التماسك الاجتماعي كأداة لإدارة التنوع في الموصل

أ.م. د. بان غانم الصائغ
كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

المستخلص

يتناول هذا البحث التماسك الاجتماعي بوصفه أداة فاعلة لإدارة التنوع في مدينة الموصل، في ضوء ما شهدته المدينة من تحولات اجتماعية وأمنية عميقة بعد عام 2014. وينطلق البحث من أهمية بناء علاقات موجبة بين مكونات المجتمع المحلي، وتعزيز قيم الثقة والاحترام المتبادل وسيادة القانون، بما يسهم في الحد من آثار الصراع وإعادة ترميم النسيج الاجتماعي. ويركز البحث على أن إدارة التنوع لا تعني إلغاء الاختلافات، بل تنظيمها ضمن إطار وطني جامع يقوم على المواطنة والعدالة والمشاركة، مع ضرورة تفعيل المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والبرامج التعليمية والثقافية لترسيخ التعايش السلمي. ويخلص البحث إلى أن تحقيق التماسك الاجتماعي في الموصل يتطلب مقاربة شاملة تجمع بين المصالحة، والإنصاف، وتمكين المكونات الاجتماعية، وبناء مؤسسات قادرة على إدارة الاختلاف وتحويله إلى مصدر قوة واستقرار.

الكلمات المفتاحية: التماسك الاجتماعي، إدارة التنوع، الموصل، التعايش السلمي، السلم الأهلي.

Social Cohesion as a Tool for Managing Diversity in Mosul

Asst. Prof. Dr. Ban Ghanim Al-Sayegh
College of Political Science / University of Mosul

Abstract

This study examines social cohesion as an effective tool for managing diversity in the city of Mosul, particularly in light of the profound social and security transformations the city experienced after 2014. The study proceeds from the importance of building positive relations among local community components and strengthening trust, mutual respect, and the rule of law in order to reduce the effects of conflict and rebuild the social fabric. It argues that managing diversity does not mean eliminating differences, but rather organizing them within an inclusive national framework based on citizenship, justice, and participation. The study also emphasizes the role of state institutions, civil society organizations, and educational and cultural programs in consolidating peaceful coexistence. It concludes that achieving

social cohesion in Mosul requires a comprehensive approach that combines reconciliation, fairness, empowerment of social components, and the development of institutions capable of managing differences and transforming them into a source of strength and stability.

Key words: Social Cohesion, Diversity Management, Mosul, Peaceful Coexistence, Civil Peace.

المقدمة

يؤكد علماء الاجتماع والسياسة على أهمية قضايا التماسك الاجتماعي في إدارة التنوع في المجتمع، مما يتطلب العمل عليها وفق أسس مهنية نابعة من تجارب عديدة وتدريبات وفق عدة مستويات من أجل سلامة المجتمع واستقراره، وحتى أولئك الذين أقاموا بناءهم النظري على فكرة الصراع الاجتماعي، باعتباره الأصل في حياة المجتمعات، وأن حياة المجتمع وتاريخه ما هي إلا محصلة لمجموعة من الصراعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين طبقات أو فئات مختلفة، كانت دراستهم للصراع بدافع البحث عن التماسك والتوافق المفقود في المجتمع في نظرهم.

يُقصد بالتماسك الاجتماعي زيادة العلاقات الموجبة التي تدور في المحيط الداخلي للجماعة، وكلما تشتت هذه العلاقات واتجهت نحو الجماعة الخارجية ضعف التماسك الداخلي، أي الارتباط الوثيق بين أفراد الجماعة في أهدافهم القريبة وغاياتهم البعيدة ليشيع إحساساً مشتركاً لدى جميع الأفراد بالميل للبقاء والاستمرار في مسيرة واحدة مع تعظيم الولاء والانتماء للوطن، والتماثل في خصائص الأفراد لا يرتبط بالضرورة بتماسك الجماعة في كل الأحوال، وإنما تتوقف هذه العلاقة على نوعية خصائص التماثل والاختلاف، وعلى طبيعة المهمة التي تقوم بها الجماعة، فالاندماج والتماسك الاجتماعي هو عملية مستمرة من الاندماج الطوعي لجميع الأفراد، وخاصة أولئك المهمشون من الأشخاص المنتمين إلى أقليات اثنية أو غيرها من المجموعات الاجتماعية التي تعاني الحرمان، وأسس هذه العملية التدريجية والمستمرة هو حقوق الإنسان، المساواة والعدالة، وسيادة القانون، لكن الاعتراف بوضعها المختلف ومصالحها الخاصة (مقاتل، دون تاريخ). ويستخدم بعض المفكرين مصطلح التماسك الاجتماعي في الإشارة إلى الجماعة الصغيرة أو الكبيرة التي تكشف عن ثلاث خصائص أساسية، هي:

- ارتباط الأفراد بمعايير وقيم عامة.
- الاعتماد والتبادل بين الأفراد، الذي يكون نتيجة لمصالح مشتركة.
- توحد الأفراد بالجماعة.

إن الذي يساعد على تماسك الجماعة وتطور علاقاتها الاجتماعية هو الثقافة التي تنمو عليها العلاقات الاجتماعية، وتعمل على ترسيخ العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع، وترسيخ التماسك الاجتماعي، من

خلال القواعد الثقافية والعادات الثابتة المحددة والمعروفة للجميع، والفرد الذي ينتمي إلى جماعة معينة لا يمكن أن يصبح عضواً متماسكاً في الجماعة، إلا إذا تعلم عناصر تلك الثقافة وبالتالي فالعلاقة وثيقة بين تماسك علاقات الجماعة والقواعد التي تنظم هذه العلاقات، تلك التي هي جزء لا يتجزأ من الثقافة (لبادي، 2015).

أما إدارة التنوع فتعني القبول والاحترام، بمعنى معرفة كل شخص متفرد في ذاته وإدراك اختلافاتنا الفردية، ويمكن أن يكون لذلك أبعاد كثيرة فيما يتعلق بالسلالة أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الثقافية، أما المعجم الوسيط: فيعرف التنوع على أنه حدوث اختلاف بين الجماعات والعروق بتأثير عوامل مختلفة، فمفهوم التنوع والاختلاف هي مرادفات تحمل معاني مشابهة لمعنى التعدد في كل مظاهر الحياة، ولذلك الحديث عن الاختلاف والتنوع يقترب كثيرا من التعددية إن لم تكن هذه المفردات هي بعينها من مرادفات التعددية، أما الإدارة فهي عملية تحقيق الأهداف المرسومة باستغلال الموارد البشرية المتاحة ، وفق منهج محدد ، وضمن بيئة معينة (رضوان، 2017).

في بعض الأحيان يُنظر إلى إدارة التنوع بنظرة ضيقة، على أنها تعالج القضايا المرتبطة باختلاف العرق أو الأصل أو الجنس، وعلاقاتها بالقوانين التي تنص على حماية مجموعات أو أقليات معينة ، وأحياناً أخرى يحدث خلط بين إدارة التنوع والتكافؤ، والواقع أننا إذا نظرنا لإدارة التنوع بنظرة واسعة نجد أنها تعالج قضايا متعددة، كما أنها تختلف عن التكافؤ الذي يعني معاملة جميع العاملين بمؤسسة ما معاملة متساوية، في حين أن إدارة التنوع تعني قبول مجموعة متنوعة من الأفراد لتشكيل القوة العاملة وتحقيق إمكانات الجميع، وليس لصالح أي مجموعة، وإن إدارة التنوع هي كل ما يساهم في دمج الأفكار وممارسة التنوع يوما بعد يوم في كل العمليات الإدارية والأنشطة التعليمية بالمؤسسة وبيئتها، وذلك في جو من الثقة والتقبل والتقدير ومناقشة القرارات التي ينبغي اتخاذها (معموري، دون تاريخ).

اتسم المجتمع العراقي عبر تاريخه بحالة من التعايش السلمي على الرغم من تنوع نسيجه الديني والاجتماعي والمذهبي – باستثناء حالات قليلة كان فيها للسلطة الحاكمة أو القوى الخارجية دور في ضرب التعايش– يعود إلى أسباب وعوامل تاريخية واجتماعية وثقافية، أبرزها التراث الحضاري المشترك للحضارات القديمة التي قامت على مبادئ فكرية واجتماعية وقانونية وحدت العراقيين في هوية واحدة، والخصائص الفكرية للشخصية العراقية التي ترتكز على التحضر والتسامح والثقافة العالية، وتماسك المجتمع العراقي التي أفشلت جميع المحاولات التي كان القصد منها تمزيق التعايش السلمي بين أبناء المجتمع، ساعد التماسك المجتمعي على عدم ظهور أزمات حادة بين مكونات المجتمع العراقي تصل إلى مرحلة الصدام المسلح، لكن مع دخول القوات الأمريكية إلى العراق في العام (2003) تغير المجتمع نحو الأسوأ، إذ انهارت تدريجيا قيم التعايش السلمي بفعل الحروب الداخلية والخارجية وحالة الحصار التي عاشها العراق والتي كان من

نتائجها تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي ، على الرغم من انتهاء عمليات الاقتتال الطائفي وعودة السلام والأمان إلى حد ما إلى العراق إلا أن سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من الأراضي العراقية في المناطق الغربية والشمالية من البلاد في حزيران (2014) ، عرّض التعايش السلمي والسلم الأهلي من جديد إلى الخطر والانهيار (وليد، 2016).

أما فيما يخص المجتمع الموصلي، فإنه يتكون من عدد من الطوائف والقوميات مختلفة العقائد والعادات والتقاليد، يمثلون بمجموعهم أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة، يتأقلمون في بيئة تشاركية تؤمن بالتنوع و التعايش السلمي دون حروب أهلية إلى أن جاء تنظيم داعش وغزا بجبروته الأعمى أركان الحياة، فقتل المسلمين، وهجّر المسيحيين والإيزديين، ما أثر على النسيج المجتمعي في الموصل، وولد حالة من الشعور بالغبن، واحتمالية حدوث مشكلات فردية بين مكونات المجتمع، وهذا ما قد يثير أزمة اجتماعية إن لم تتدخل الحكومة العراقية بتقييم الوضع وحله قضائياً باستخدام أحكام منظمة توازن الحقوق، لذلك يجب أن تتظافر الجهود لتكوين قوة أمنية محلية تحمي المدينة والشعب الموصلي من تكرار حالات احتلال جديدة فضلا عن تأسيس منظمات توعوية متنوعة الاختصاصات تستعد لمقابلة المشاكل المختلفة فتعالجها بوسائل مرنة ودقيقة مع ضرورة ترسيخ أفكار النهضة عند الشباب للعودة وإنقاذ المجتمع وإصلاحه، إضافة إلى ضرورة تقديم تعويضات للمتضررين بشكل معنوي ومادي، وإحياء الأمل، ثم مقاومة المشاكل الاجتماعية عن طريق قضاء عادل، والأهم توحيد الأهداف السياسية بشكل يصب في مصلحة إدارة المدينة بشكل مشترك بين الحاكم والشعب (معموري، دون تاريخ).

كما يستمد التماسك الاجتماعي (في الموصل) وجوده من خلال تفعيل الأواصر وتغليبها على الاختلاف، وصولا لبناء منظومة اجتماعية تقوم على التزام كافة أطراف المجتمع وفئاته بمبادئ الاحترام المتبادل لحرية الرأي والسلوك والتفكير بعيدا عن التهميش والإقصاء والتسلط والعنف، التماسك المجتمعي يحسم الكثير من العقبات والمشاكل الفكرية والاجتماعية التي يتمسك بها غلاة الطائفية والعنصرية والمذهبية التي تثير الصراع وتأججه، وهذا بالنتيجة سينعكس إيجابيا على توطيد السلم، فضلا عن حصوله على حقوقه ومتطلبات عيشه بيسر وسهولة من دون أن يخشى الاعتداء على حقه وماله وأمنه الشخصي أو أمن عائلته..

إن أبرز ما يتطلبه تحقيق التماسك الاجتماعي وتثبيت أركان السلم الأهلي، هو : (سناء، 2014)

– ضرورة العمل بكل الإمكانيات لترتيب بيته الداخلي بعدالة ودون تمييز وانحياز، وبالسرعة التي تتناسب مع حجم المحن التي يواجهها المجتمع (الموصلي).

– اتخاذ إجراءات واضحة لتحديد كافة الأطراف المعنية في المجتمع دون استثناء، ومهما كان حجمها وإشراكها في عملية مصالحة حقيقية تضمن تعايشا فعليا لا صوريا.

– ضرورة تجاوز القيادات السياسية والعسكرية والمدنية مصالحها الخاصة، ومنح الأولوية للتفكير بالمصلحة العامة، وإيجاد بيئة سياسية ملائمة تسعى لاحتضان كافة الأفكار البنّاءة والمشاريع وفق أسلوب فعّال تجنبا لاندلا ع النزاعات المحلية مجددا.

– إيجاد مؤسسات سياسية تقتصر مهمتها على إشاعة ثقافة الاندماج المجتمعي، شريطة توافر النية الحقيقية والتوجيه الدقيق والجهود الصادقة في هذا المجال، والعمل على بناء الثقة وتعزيز الهوية الوطنية العراقية إذا ما أريد للاستقرار أن يستتب، مما سينعكس إيجابيا على عملية تعزيز السلم الأهلي، وهذا يتطلب اتفاقا سياسيا بين كافة القوى السياسية لا سيما تلك المشاركة في العملية السياسية، والتي ستقوم بدور المشجع على التقارب والتصالح والدعوة لنسيان آثار الماضي المليء بالآلام والحقد والكراهية.

– الاحتكام إلى القانون في حل الخلافات الداخلية، والذي يعد أهم مؤشرات استقرار السلم الأهلي التفاعلي.

– تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والتي تعمل على تنمية روح التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية المختلفة، وممارسة دور رقابي على عمل الأجهزة الحكومية.

إن تحقيق التماسك الاجتماعي من حيث الوحدة والتنوع، يتطلب على المستوى العملي وجود مهارات خاصة، كزيادة الوعي والتسامح لدى الغير، والقدرة على التفاوض بشأن أوجه التباين والاختلاف، فضلا عن إنشاء مؤسسات لإقامة التوازن بين التكامل والتنوع، للمشاركة التامة في الحياة المحلية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، أما في حالات ما بعد الصراع، فيتطلب التماسك الاجتماعي إحداث خطوات إضافية ومدروسة بدقة، تقوم بصفة خاصة على العمل على التئام العلاقات الفردية والجماعية داخل المجتمع الواحد لتحقيق هدف المصالحة، من خلال وضع سلم للأولويات، يتضمن الاهتمام بمعالجة مشاعر الكراهية، والحقد، والتغلب على تركات الماضي، مع التسليم بالعلاقات القائمة في الحاضر وتكوين رؤية مشتركة للمستقبل، مما قد يساعد في نهاية المطاف على إعادة بناء اجتماعي عميق في مجتمعات ما بعد الصراع، كما يجب وضع مشاريع وبرامج عملية تجمع الفئات المستقطبة معا و تدمج المهمش منها، وتعزيز الحوار الاجتماعي، من خلال تنمية القدرات والمؤسسات في مجال احتواء الصراع بإقامة أجهزة إدارية على مستوى المجتمع المدني بأكمله، والقدرة على تنظيم المصالح المتنافسة (سناء، 2014).

إذًا يعد الاندماج والتماسك الاجتماعي عملية مستمرة من الإدراج الطوعي، وعلى قدم المساواة لجميع الأفراد، لا سيما الأشخاص المنتمون إلى أقليات إثنية أو غيرها من المجموعات الاجتماعية التي تعاني الحرمان، وأسس هذه العملية التدريجية والمستمرة هو حقوق الإنسان، التضامن، المساواة والعدالة، وسيادة القانون، لكن الاعتراف بوضعها المختلف ومصالحها الخاصة، يتطلب منع ومكافحة كل أشكال التمييز

والتحيز والاستبعاد الاجتماعي للأفراد وإجراء التعديلات في مؤسسات الثقافة السائدة بشكل يجعلها أكثر ملاءمة للاختلافات الثقافية الموجودة، من هنا فإن السياسات الديمقراطية الناجحة تتطلب دورا فعالا من قبل الدولة التي ينبغي أن تضمن وتعزز وتطور من الظروف الملائمة للانسجام الطوعي والشمولي، الكامل وعلى قدم المساواة للأفراد والمجتمعات المتميزة في جميع مجالات الحياة، بما يحقق أمنها المجتمعي ([1]).

التوصيات:

– ضرورة توفير آليات استيعابية تعمل الدولة من خلالها على تحقيق الاندماج السلمي لمختلف المجموعات الإثنية التي تحتويها داخل إطار أشمل وأوسع يتمثل في إطار الجماعة الأكبر والأقوى، وتجنب استخدام مصطلح الأقلية لوصف مكونات المجتمع الصغيرة.

– إدارة التنوع الاجتماعي الناجحة تتجسد في جملة من الممارسات التعليمية، والرغبة في التعرف، التعلم، الانفتاح على ثقافات جديدة، استيعاب كل الاختلافات.

– بناء نظام تعليمي وطني موحد يحافظ على الوحدة الوطنية، ويعزز التعايش السلمي بين مكونات المجتمع، ويسمح باستخدام اللغات الوطنية للأقليات في المدارس ومناطقهم، وفتح مراكز ثقافية وهيئات مجتمع مدني تساعد في نشر ثقافة المشاركة السياسية.

– بناء المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية من جميع أبناء المكونات العراقية دون التمييز بينهم، واشتراك الأقليات في إدارة مناطقهم و حمايتها بتمثيلها في مواقع الحكومات المحلية.

– سن وتشريع قوانين تتعلق بحقوق التنوع وبضمنها حقوق الأقليات السياسية والثقافية والتعليمية بما يضمن لها أمنها واستقرارها ومستقبلها.

– تحذير روح المحبة والتآخي بين أبناء المجتمع الواحد بمختلف أعراقه وثقافاته من خلال التواصل والحوار، والتأكيد على التنشئة الأسرية السليمة وتربية الأطفال بعيدا عن التطرف.

المصادر

1. مقاتل من الصحراء. (دون تاريخ). التماسك الاجتماعي.
2. لبادي، فوزية. (2015). إشكالية إدارة التنوع الإثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة السودان والعراق. جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
3. رضوان، نسرين شاكر. (2017). واقع إدارة التنوع وأثرها على الثقافة التنظيمية بالجامعات الفلسطينية – محافظة غزة. الجامعة الإسلامية، كلية التجارة.
4. معموري، ابتسام محمد. (دون تاريخ). التعايش السلمي والسلم المجتمعي ما بعد داعش. الزمان.

[1]) المصدر نفسه ، ص 155.

5. وليد، محمود. (2016، 7 تشرين الأول). سيناريوهات المجتمع الموصلي بعد التحرير. مدونات الجزيرة.
6. سناء، منغر. (2014). التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية.